

بيان صحفي

ارتفاع الأسعار في اليمن كارثة ونار على نار

ارتفعت أسعار السلع في اليمن خلال الثلاثة أيام الفائتة ارتفاعاً مفاجئاً مع انخفاض قيمة الريال اليمني مقابل صرف الدولار حيث تجاوز سعر الدولار الواحد ٣٠٠ ريال يمني، يأتي ذلك في ظل الحرب والأزمة السياسية التي تمر فيها البلاد متمثلة بين المتصارعين المتحاورين في الكويت في مفاوضات ترعاها الأمم المتحدة، حيث طالب المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ طرفي النزاع أن يقدموا تنازلات من أجل السلام وإيقاف الحرب بعد أن لوحت حكومة هادي بالانسحاب من المفاوضات أمام تعنت الحوثيين وعلي صالح حسب تصريحها.

إن ارتفاع الأسعار في اليمن كارثة على أهله وجريمة تتحمل وزرها أطراف الصراع المتقاتلة المتحاوره، وسنبين باختصار أهم تلك الأسباب التي أدت ومهدت لحصول ذلك:

١- الصراع الدولي الإنجلو أمريكي على اليمن؛ حيث كانت هناك هدنة اقتصادية بين المتحاورين المتقاتلين في اليمن؛ فهادي وحكومته، يضغطون اقتصادياً على الحوثيين من أجل التوصل لحل سياسي في المشاورات المتأزمة في الكويت في أسبوعها الرابع، فبعد أن كانت هناك هدنة اقتصادية توافقية بين أطراف الصراع إلا أن الحوثيين المدعومين من أمريكا قد استغلوا في حربهم وبما يخدم مصالحهم.

٢- الحرب الداخلية والخارجية التي هدمت البنى التحتية وأوقفت عجلة الإنتاج، وبالأخص الموارد النفطية التي تعتمد البلاد في أولوياتها عليها في دعم الميزانية.

٣- عدم أهلية الحوثيين لإدارة اقتصاد البلاد لعدم وجود مشروع نهضوي منتج وكوادر بشرية مؤهلة، بل انغمسوا في مشاريع استعمارية سواء اقتصادية أو غيرها، فساروا في مشاريع من سبقهم وأضافوا لها سوء إدارتهم وعنجهيتهم المفرطة.

٤- التضخم الاقتصادي الناتج عن طبع العملات اليمنية دون غطاء من ذهب أو إنتاج حقيقي مما أضعف القيمة الشرائية للريال فهرع الناس إلى الدولار.

٥- اعتماد المتصارعين على دول الخليج وإيران في دعم الخزينة؛ حيث لم توف هذه الدول بدعمها الموعد حيث إنها تعاني من ركافة الاقتصاد الناتج عما تفرضه عليها الدول الكبرى من حلول وقيود.

٦- النهب الذي تتعرض له البلاد من قبل أطراف الصراع المحليين؛ حيث يعتبرون الحرب غنيمة ومصدر ثراء.

٧- الحرب الإعلامية المغرضة والمنحازة لأحد طرفي الصراع والتي تثير الخوف والهلع بين الناس بسبب مبالغتها في تقدير الحالة الاقتصادية للبلاد مما يجعل الناس يهرعون إلى الأسواق لشراء حاجاتهم بكميات كبيرة فيقل العرض ويكثر الطلب.

٨- ارتباط العملة المحلية بالدولار وعدم اعتماد الذهب والفضة كعملة للبلاد؛ حيث إن الذهب والفضة يمتازان بالثبات ويحافظان على قيمتهما الذاتية.

٩- تعويم أسعار المشتقات النفطية حسب السعر العالمي مما يجعل البلاد تحت رحمة الارتفاع العالمي لهذه المشتقات.

١٠- النظام الرأسمالي الذي تسير عليه البلاد في ظل الحكم الجبري والذي يزداد الغني فيه غنى ويزداد الفقير فيه فقراً، حيث ثبت فشله عند معتنقيه، فهو أس الداء وسبب البلاء في جميع مناحي الحياة.

إن نظام الإسلام يمتلك المعالجات التفصيلية الإجرائية في الاقتصاد وفي جميع مناحي الحياة، ولو كان هؤلاء المسيطرون على البلاد والمتسلطون على رقاب العباد يقفون عليه أو يفكرون بالحلول على أساسه لوجدوا فيه الخير كل الخير، لكن أنى لهم وهم مشاريع هدم انتزعت منها الرحمة حتى أصبحت لا تفكر إلا بالسلطة ولو على حساب أرواح الناس وأقواتهم؟!، إن من يتصدر لرعاية شؤون الناس عليه أن يعرف أن ذلك مسئولية وأمانة وأنها يوم القيامة خزي وندامة.

إن عودة أهل اليمن إلى دينهم ووضع أحكامه ومعالجاته في جميع مناحي الحياة موضع التطبيق والتنفيذ في ظل دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة لهو الحل الجذري لجميع مشكلاتهم، وإننا لنهيب بأهل اليمن أن يعملوا لإقامتها فهي التي ستخرجهم من البؤس والشقاء، وهي التي لن يكون الأمن والأمان الحقيقي الراسخ إلا نتيجة لتمكينها، ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية اليمن